الأمم المتحدة

S/2010/577

مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملا بأحكام قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وهو التقرير الثالث عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في الصومال المقدَّم إلى المجلس والفريق العامل التابع له المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وهو يغطي فترة تقارب السنتين، إذ تمتد الممتدة من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ويعكس التقرير بعض التطورات الهامة التي حصلت مؤخرا بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠. كما يوثّق فترة شهدت تغييرات معقدة في الصومال، ويأتي في أعقاب صدور تقريري الثاني (S/2008/352) وما تلاه من استنتاجات وتوصيات صادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2008/14).

ويشدد التقرير على أن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال قد تزايدت خلال العامين الماضيين سواء من حيث حجمها أو نطاقها، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة؛ وقتلهم وتشويههم؛ ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إليهم. وفي مقديشو، يعاني عشرات آلاف الأطفال من الآثار المباشرة لنزاع يُعدّ من أشد النزاعات ضراوة وعشوائية في العالم، وفي الوقت نفسه، فإن التبعات الواسعة النطاق التي خلّفها النزوح وانهيار سبل العيش وغياب خدمات الحماية القانونية أضرّت بالأطفال في جميع أنحاء البلاد، كما زادت من احتمالات تعرضّهم لجميع أشكال العنف والاستغلال وإساءة المعاملة.

181110 161110 10-62992 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويحدّد التقرير عددا من أطراف النزاع المسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى ضدهم، مثل إدارة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحركة أهل السنة والجماعة المتحالفة مع الحكومة، وحزب الإسلام، وحركة الشباب.

وفي ظل الحالة الأمنية الهشة والمتقلّبة التي يشهدها الصومال، يصعب حصر الانتهاكات ومرتكبيها بشكل دقيق. وقد ازداد هذا الأمر صعوبة بسبب الاعتداءات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني وبسبب وجود فريق الأمم المتحدة القطري في نيروبي البعيدة عن الصومال. ويستند التحليل الوارد في هذا التقرير بشكل كبير إلى حالات فردية حصلت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل وثّقتها شبكة من شركاء الأمم المتحدة والشركاء في مجال حماية الطفل تعمل في الميدان. غير أن مجموع الأعداد التي قدّمها المراقبون عن كل انتهاك لا يعبّر عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال الصوماليين من حيث حجمها ونطاقها. وبالتالي، فإن الحالات الفردية الموثّقة في هذا التقرير يمكن أن تمثّل فقط مؤشرا على خطورة ما يواجهه الأطفال الصوماليون من مشاكل تتعلق بانعدام الحماية.

ويتضمن التقرير سلسلة من التوصيات الهادفة إلى ضمان اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال في الصومال.

أولا – مقدمة

١ – يحدّد هذا التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ارتكبها أطراف النزاع المسلح في الصومال في الفترة من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، وهو يصدر متابعة لتقريري الثاني المقدَّم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/352). كما يقدِّم آخر المستجدات المتعلّقة بتنفيذ توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2008/14) التي صدرت عملا بتقريري الثاني.

٢ – ونظرا للحالة الأمنية الهشة للغاية في الصومال، اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) من نيروبي مقرا لهما. وكان وسط الصومال وجنوبه مسرحا للغالبية العظمى من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ارتكبها أطراف النزاع المسلح. وثمة عوائق هائلة تكبل عمليات الأمم المتحدة. فالوصول إلى مقديشو متعذّر منذ عام ٢٠٠٨، باستثناء المنطقة المحيطة بالمطار والمناطق الخاضعة لسيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أن جزءا كبيرا من المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد تحوّل إلى منطقة محظورة منذ منتصف عام ٢٠٠٩. وعلى غرار العام ٢٠٠٩، فإن الحالة الأمنية حدّت بشدة من إمكانية وصول مسؤولي الحماية الدوليين والوطنيين الذين يقدّمون المساعدات الإنسانية، مما أعاق عملية الرصد المنتظم للانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وبالتالي، فإن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير تدل على خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، دون تبيان نطاقها وحجمها. كما أن تنفيذ الجوانب الأخرى من القرار محدود، بما في ذلك التحاور بانتظام مع أطراف النزاع بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغيرها من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم.

٣ – وإن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الواردة في هذا التقرير، قدمتها، بمعظمها، فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي تعمل أيضا بوصفها شبكة رصد الحماية، وتتألف من وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء في مجال حماية الطفل. وتقوم شبكة الرصد بإجراء مقابلات بصورة مباشرة وسرية كوسيلة للتحقق من المعلومات الأوّلية الواردة من مختلف المصادر، مثل أعضاء الشبكات المحلية المعنية بحماية الطفل وحقوق الإنسان والمنظمات المحلية غير الحكومية، والتقارير الإعلامية. كما استُخدمت لإعداد هذا التقرير مصادر أخرى للمعلومات تم التحقق منها عن طريق الأمم المتحدة.

٤ - وقد نتجت بعض انتهاكات حقوق الطفل المبلغ عنها والتي ارتكبتها أطراف النزاع عن الاقتتال بين العشائر. وارتُكبت غالبية الانتهاكات نتيجة للنزاع المسلح. ويعدّ الأطفال في مخيمات المشردين داخليا معرضين بشكل خاص للخطر، فهذه المخيمات لا تشكّل ساحات قتال فعلية بين الأطراف فحسب، بل إن سكانها يقعون أيضا وأكثر من غيرهم ضحايا جرائم عنيفة يرتكبها مدنيون، وذلك بفعل غياب سيادة القانون وغياب آليات الحماية التقليدية.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية في الصومال

٥ - منذ صدور تقريري السابق، شهدت الحالة الأمنية في الصومال تدهورا شديدا. فقد ظلت مقديشو منطقة النزاع الرئيسي بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي مضت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في مؤازرتها حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ومختلف الجماعات المسلحة المتمردة مثل اتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب وحزب الإسلام. ويتواصل الاقتتال العشائري في مناطق معينة مثل جيدو.

٦ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقّعت الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال المعارض اتفاق سلام في جيبوتي يدعو إلى إنهاء المواجهات العسكرية وانسحاب القوات الإثيوبية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أكملت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية انسحابها من جميع المواقع في مقديشو.

٧ - وعملا باتفاق جيبوتي، اتفق أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على تشكيل حكومة وحدة وطنية وبرلمان جامع لكل الأطراف، وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ انتُخب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للصومال. وفي ١٣ شباط/فبراير، قام الرئيس أحمد بتعيين عمر عبد الرشيد علي شارماركي رئيسا جديدا لمجلس الوزراء. وتمّ جمع قوات تحالف إعادة تحرير الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية السابقة، إلى حد ما تحت مظلة قيادة موحدة، حيث لم تشكل بعد قوة مسلحة تضم الطرفين. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، شكّل رئيس الوزراء شارماركي وزارة وحدة وطنية موسّعة تضم أعضاء من الحكومة الاتحادية الانتقالية السابقة وتحالف إعادة تحرير الصومال والمجتمع المدني وصوماليي المهجر. ونقل مجلس الوزراء المشكل حديثا مقرّه إلى مقديشو في ٢٦ شباط/فبراير.

٨ - وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩، قامت أربعة من فصائل المعارضة المسلحة، بما في ذلك فلول اتحاد المحاكم الإسلامية، بتشكيل تحالف في مقديشو سُمِّي حزب الإسلام لمحاربة الحكومة الجديدة. كما تمكّنت حركة الشباب المتمردة، من خلال التفاوض مع العشائر المحلية، من السيطرة على بيداوا. وتسيطر حركة الشباب أيضا على معظم أنحاء كيسمايو.

٩ - وإن عدد أفراد جماعات المعارضة مجتمعة غير معروف، لكن تقديرات فريق الرصد المعني بالصومال أشارت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى أن نسبة تتجاوز ٩٠ في المائة من الأراضي الصومالية الواقعة إلى الجنوب من مدينة غالكايو، تقع تحت سيطرة أو نفوذ هذه القوات مجتمعة. وتفيد الأنباء بأن حركة الشباب وحزب الإسلام يسيطران على مناطق جوبا السفلى والوسطى وشبيلي الوسطى والسفلى وجيدو وباي وباكول وهيران.

١٠ - وتوفر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الخدمات الأمنية في المنشآت التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك المطار والميناء والقصر الرئاسي. ولا تزال قوات البعثة هدفا لاعتداءات المتمردين، بما في ذلك الاعتداءات التي تستهدف قواعد البعثة.

١١ - وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، بدأ المشردون داخليا بالعودة إلى مقديشو للمرة الأولى منذ عامين، وذلك في أعقاب انسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وتنصيب رئيس جديد. غير أن هذه العودة توقفت في أيار/مايو ٢٠٠٩ لدى اندلاع أشد المعارك ضراوة وتدميرا في السنوات الأخيرة في مقديشو بين القوات الحكومية، من جهة، وحركة الشباب وحزب الإسلام من جهة أخرى. وفرّ أكثر من ٠٠٠ ٢١١ شخص بين ٧ أيار/مايو و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ليصل عدد النازحين خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١,٥ مليون شخص. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، انخفض هذا العدد ليصبح ١,٤ مليون شخص.

١٢ - وساد الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ توتر شديد في مقديشو، ويرجع ذلك جزئيا إلى تأكيد الحكومة الاتحادية الانتقالية، مرارا وتكرارا، أنها تعتزم شن هجوم لانتزاع مقديشو من قبضة المتمردين الذين لم يكونوا بعد قد أحكموا سيطرتهم عليها. ولذلك، لجأ جميع أطراف النزاع إلى أعمال تجنيد واسعة النطاق، كما شهدت الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠ تبادلا دائما لإطلاق النار باستخدام أسلحة شملت مدافع الهاون والقذائف، مما تسبب بمزيد من الوفيات والنزوح في صفوف المدنيين.

١٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الحكومة الاتحادية الانتقالية جهودا للتواصل مع جميع الصوماليين المناهضين للعنف والتطرف والراغبين بالانضمام إلى عملية السلام وتحقيق الاستقرار، أسفرت عن نتائج متباينة. وفي هذا السياق، وقّعت الحكومة الاتحادية الانتقالية اتفاق تعاون مع أهل السنة والجماعة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وينصّ الاتفاق

أساسا على إدماج قوات أهل السنة والجماعة، ونظامي القيادة والسيطرة التابعين لها، ضمن جيش الحكومة الاتحادية الانتقالية. غير أن الاتفاق لم يُنفذ بكامله بعد.

١٤ - كما حاولت الحكومة الاتحادية الانتقالية ترسيخ صورتها كحكومة فاعلة قادرة على الإنجاز. وتمثّل أبرز إنجازاتها في إعداد ميزانية ''وطنية'' لعام ٢٠١٠، هي الأولى من نوعها منذ انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١، وفي تحصيل إيرادات لتغطية ٢٠ في المائة من تلك الميزانية، تم جمع معظمها من ميناء مقديشو ومطارها.

١٥ - وفي الوقت نفسه، تبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية جهودا مستمرة لإعادة بناء نواة الشرطة الصومالية والجيش الصومالي، بمساعدات مالية وتقنية من المنظمات الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قررت اللجنة الأمنية المشتركة، المنشأة بموجب اتفاق مقديشو، إنشاء قوة شرطة قوامها ١٠ ٠٠٠. وتتألف قوة الشرطة الصومالية حاليا من ٦ ٥٣٦ عنصرا. وتحاول الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا إعادة بناء الجيش الصومالي.

١٦ - كما ساهمت الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع دستور جديد للصومال، وقد عُهد بهذه المهمّة إلى اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة التي تتخذ من جيبوتي مقرا لها، والتي أصدرت صيغة أوّلية له في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد أطلقت الحكومة الاتحادية الانتقالية عملية من المشاورات العامة بشأن هذه الصيغة الأولية وتعريف السكان بها، وهذه عملية ينبغي أن تثمر عن صدور المسودة الأولى للدستور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٧ - وبالمقارنة مع جنوب الصومال ووسطه، ظلت ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' مستقرتين نسبيا، وإن كانتا تواجهان مصاعب خاصة بهما تتعلق خصوصا بتزايد انعدام الأمن. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انتخبت ''بونتلاند'' رئيسا جديدا هو عبد الرحمن محمد فارول عقب انتخابات جرت بسلام. وأجرت ''صوماليلاند'' انتخاباتها ''الرئاسية'' في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بعد تأجيل الاقتراع عدة مرات، وأعلن المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة. وقد فاز بها أحمد محمد محمود ''سيلانيو'' الذي ينتمي إلى حزب المعارضة كولميه (السلام والوحدة والتنمية)، وأدّى اليمين الدستورية في ٢٧ تموز/يوليه.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٨ - ما زال المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يشكّلون غالبية الضحايا، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى وجودهم في مجال النيران المتبادلة بين أطراف النزاع وفي أماكن القصف والتفجير. وينبغي أن يُنظر إلى انتهاكات حقوق الطفل ضمن سياق أوسع هو سياق

التحدّيات التي تُجابه على صعيد جمع البيانات الخاصة بالصومال، وبالأخص البيانات المتعلقة بالأطفال. وخلال عام ٢٠٠٩، كان نحو ٣,٦٤ ملايين شخص، بينهم ما يقرب من ١,٨ مليون طفل، يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وهذا الرقم يكاد يعادل ضعفي ما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولا تزال الإمدادات الغذائية متوقفة وسبل الحصول على المياه النظيفة وتلقّي العناية الطبية معرقلة وطاقات المستشفيات منهكة. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، علّق برنامج الأغذية العالمي عمليات توزيع الأغذية في جميع المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وقد أُغلق العديد من المدارس في مقديشو، واستولت الجماعات المسلّحة على عدد منها. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدّلات نزوح المدنيين هربا من العنف والفقر الذي يجلبه الجفاف والسيول. ولا يزال الأطفال يكابدون ويلات التشرّد والإعياء والانفصال عن ذويهم والصدمات النفسية، وهم محرومون من أبسط الخدمات وعناصر الحماية. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، صوّت البرلمان الانتقالي لإعلان حالة الطوارئ في الصومال.

١٩ - وقد أدى توافر الأسلحة الصغيرة بأعداد كبيرة داخل الصومال إلى تفشّي ممارسة العنف من قِبل العسكر والميليشيات، وكذلك من قِبل المدنيين، في مناخ من الإفلات من العقاب، وهو ما زاد من ضراوة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وإن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، لئن كانت تحدث في سياق النزاع، كان يرتكبها أفراد أيضا، مستغلّين حالة انعدام سيادة القانون وتوافر الأسلحة، فيرتكبون الجرائم العنيفة ضد الأطفال وغيرهم من الفئات السكّانية الضعيفة. ويدلّ على ذلك ارتفاع معدّلات ارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''.

٢٠ - وإلى جانب المصاعب التي تُجابَه على صعيد رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها بشكل منهجي، بسبب سوء الحالة الأمنية والمعوّقات التي تحدّ من القدرة على الوصول إلى الأماكن اللازمة، فإنه لا توجد منذ قرابة الـ ٢٠ عاماً سجلات موثوقة للمواليد يمكن الاستناد إليها للتحقّق من عمر الضحيّة كأساس للحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن الأعراف الثقافية الصومالية تعتبر أن سنّ الخامسة عشرة هو سنّ الرشد، مما يقلل عدد حالات الاعتداء على الأطفال المبلّغ عنها.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

٢١ - تشير الأدلة التي جمعها المراقبون خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى حدوث زيادة كبيرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جميع أطراف النزاع خلال العامين الماضيين. وقد تأكّد هذا الأمر من التحقق الميداني الذي أجرته الأمم المتحدة في أيار/مايو

وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما أن التجنيد قد أصبح أكثر منهجيةً في العام الماضي. وبينما العدد الإجمالي للأطفال الجاري تجنيدهم واستخدامهم في النزاع غير معروف، فإن التقديرات تشير إلى وجود مئاتٍ من الأطفال في صفوف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أو الميليشيات المرتبطة بها وآلافٍ منهم في صفوف الجماعات المتمرّدة. ويجري تدريب الأطفال على أساسيات استخدام الأسلحة وعلى مهارات أكثر تطوّرا كالاغتيال وجمع المعلومات الاستخباراتية واستخدام العبوات الناسفة وتنفيذ العمليات الانتحارية. وإن الأطفال، ولا سيما أطفال الشوارع ومخيمات المشرّدين داخليا، أكثر عرضةً للتجنيد بسبب معاناتهم المستمرة في التشرّد والهجر والإهمال واليتم والفاقة. كما أن دوافع الانتقام والتعاليم المتطرفة تلعب دوراً مساعدا على اتخاذ بعض الأطفال قرار الانضمام إلى جماعة مسلحة ما.

٢٢ - ومن أوجه الاختلاف الملحوظ عمّا كان عليه الحال في الماضي عدد المجنّدين الأجانب. فهناك دلائل تشير إلى أن أشخاصا من أفغانستان وشمال باكستان والمملكة العربية السعودية واليمن يتدرّبون مع بعض الجماعات، وبالأخصّ حركة الشباب. كما ينضمّ إلى القوات المقاتلة التابعة للجماعات المعارضة شباب من صوماليي المهجر (من أوروبا والولايات المتحدة وبلدان منطقة الخليج).

٢٣ - وإن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وحزب الإسلام وحركة الشباب وجماعة أهل السنة والجماعة والجماعات المسلحة العشائرية الموجودة في مختلف أنحاء وسط وجنوب الصومال، قد اتُّهم كلُّها بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع. وخلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٠، أجرت منظمات شريكة للأمم المتحدة مقابلات مع ٢٠٨ فتيان وفتاتين جرى تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة أو الأنشطة الشرطية. وكان جميع هؤلاء الأطفال، إلا ستة، في أعمار تتراوح بين ١٣ و ١٧ سنة. وإن كان لهذه الأرقام دلالتها، فإنها لا تعكس مدى ضخامة هذه المشكلة. ومن الصعب الوصول إلى الأطفال المجنّدين، ويخشى المراقبون من أن يؤدّي قيامهم بالإبلاغ عن أنشطة التجنيد إلى تهديد سلامتهم، بعد أن تلقّوا تهديدات بالقتل.

٢٤ - ويجري تجنيد الأطفال عادةً في المدارس العادية أو الدينية وفي مخيمات المشرّدين داخليا الموجودة في الصومال ومخيمات اللاجئين الموجودة في كينيا المجاورة. وفي كثير من الأحيان يقال للطفل إن من واجبه أن يقاتل أو أن ينتقم لموت أحد أفراد أسرته، أو تُقدّم له الأموال، أو يهدّد تهديدا مباشرا. كما أن التجنيد القسري قد بات أكثر شيوعا خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، حيث تمارَس الضغوط على المعلّمين والآباء لكي يرسلوا الأطفال إلى جبهة القتال لنصرة القضية. وهناك أدلة على نزوح الأسر من البلد بأعداد متزايدة هربا من

حملات التجنيد الشرسة والواسعة الانتشار هذه. وقد دأبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية على الإفادة بأن منع التجنيد قد ازداد صعوبة بسبب إبداء مختلف الجماعات المسلّحة مزيداً من الشراسة يوما بعد يوم.

٢٥ - وتستخدم الجماعات المتمرّدة أطفالا يانعين لا تتجاوز ١١ سنة ويُدفع لهم ما بين ثلاثة و ٣٥ من دولارات الولايات المتحدة نظير العملية الواحدة (الاعتداءات والاغتيالات وجمع المعلومات الاستخبارتية). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تلقّى شركاء اليونيسيف بلاغات تفيد بأن بعض الأطفال قد تقاضى مبالغ وصلت إلى ٨٠ دولارا نظير الانضمام إلى هذه الجماعات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، جنّدت حركة الشباب صبيا عمره ١٤ سنة قُتل والده في تبادل لإطلاق النار ونزح مع أسرته من مقديشو إلى مخيّم كالاغويي للمشرّدين داخليا. ونُقل الصبي إلى بلدوين للمشاركة في قتال الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقام شريك لليونيسيف بمقابلة أمّ الصبي وسألها عن سبب انضمامه للجماعة. فقالت الأم: ''كنّا نموت جوعا، فلم يقدر هو على المقاومة عندما عرضت عليه حركة الشباب أن يصبح جنديا ويتقاضى أجرا''.

٢٦ - وبينما يندر تجنيد الفتيات الذي ينظر إليه إجمالا كأمر غير مقبول اجتماعيا، ثمّة روايات موثّقة عن فتيات يعملن لدى الجماعات المسلحة، وخاصة في أعمال طهي الطعام والتنظيف. ويستعان بالفتيات أيضا في نقل المتفجرات وتقديم الدعم اللوجستي وجمع المعلومات الاستخباراتية، وكذلك استلام الأسلحة. ولدى حركة الشباب بالقرب من كيسمايو معسكر لتدريب حوالي ١٢٠ فتاة حيث تتعلم الفتيات تقنيات جمع المعلومات الاستخباراتية ونقل المتفجرات وقيادة المركبات. وأفيد بأن الفتيات يجنّدن أيضا لكي يتزوّج منهن المقاتلون الشباب.

حركة الشباب

٢٧ - تشير المعلومات المتوافرة إلى أن أنشطة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع التي تضطلع بها حركة الشباب هي الأكثر منهجيةً وانتشاراً. وبينما يشتد نشاط هذه الجماعة أكثر ما يشتد في المنطقتين الوسطى والجنوبية، تتردد أنباء تفيد أيضاً بأنها تجنّد الأطفال في بونتلاند وصوماليلاند وتدربهم في باي وباكول وغالغادود وهيران ومقديشو وراس كيامبوني.

٢٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أفاد شهود عيان على الاشتباكات التي وقعت في غوريل ودوساماريب بأن ما بين ٣٠ و ٤٥ في المائة من المقاتلين في حركة الشباب كانوا من الأطفال. وقد قتل سبعة من هؤلاء الأطفال في تلك الاشتباكات وجُرح ثلاثة. وأفيد بأن

حركة الشباب قامت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بتحويل وجهة حافلة صغيرة مليئة بالأطفال الصغار بقصد تجنيدهم عسكريا بإذن ذويهم في ماركا. وثمّة أنباء تفيد بأن حركة الشباب قد جنّدت ٦٠٠ طفل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ وحده. وفي قاعدة غالدوما الواقعة على الحدود بين منطقتي باي وشبيلي السفلى، زُعم أن حركة الشباب قد جنّدت ٨٠٠ ١ طفل لم يتجاوز بعضهم التاسعة من العمر. وفي راس كيامبوني، تدرّب حركة الشباب صبية تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة، ويتخرّج كل ستة أشهر ٢٧٠ طالبا فيُلحقون بالوحدات العملياتية.

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، حصلت بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على معلومات بخصوص نشر ٢٧٠ طفلا داخل مقديشو. وقد تم تدريبهم من قبل حركة الشباب في بيداوا وغالغادود ونُقلوا إلى مواقع القتال ليحلّوا محل المقاتلين الذين أصابهم الإعياء. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠، سجّل المراقبون ٤١ حالة تجنيد أطفال في صفوف حركة الشباب. وفيما يلي بعض الأمثلة الحديثة على ذلك:

- في شباط/فبراير ٢٠١٠، جنّدت حركة الشباب صبيا في الثالثة عشرة في منطقة سيلاشا بياها عند قرية الكيلو ١٣. كما رأى المراقبون في المعسكر عددا آخر من الأطفال الذين جُنّدوا، ولكنهم لم يتمكنوا من توثيق هذه الحالات لانعدام الأمن.
- في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، جنّدت حركة الشباب ثلاثة صبية أعمارهم ١٢ و ١٣ و ١٤ سنة على التوالي. وكان هؤلاء الضحايا طلابا في مدرسة دينية في حيّ حمر ججب. وقد قامت والدة الضحايا بإبلاغ شرطة حمر ججب بالواقعة، وتمكّنت الشرطة من تخليص الضحايا من قبضة الميليشيا وألقت القبض على المدرّس المسؤول عن تجنيدهم.
- في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠، قامت حركة الشباب بتجنيد صبيين أحدهما في الثالثة عشرة والآخر في الرابعة عشرة في بلدة بجنوب غالكايو. وقد كان كل من الضحيتين قد غاب عن منزله ثم شوهد لاحقا بصحبة عناصر من ميليشيا حركة الشباب.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، وردت تقارير متطابقة من الشركاء وموظفي الأمم المتحدة ووسائط الإعلام عن قيام حركة الشباب بتجنيد مئات الأطفال لتلقي التدريب والمشاركة في القتال، وغالبا ما كان التجنيد يتم في المدارس والمدارس الدينية، وكان من بين هؤلاء الأطفال من لم يتجاوز التاسعة من العمر.

حزب الإسلام

٣١ - لقد أفيد بأن لدى حزب الإسلام ٣٠ شخصا متفرغين لتجنيد الأطفال، وتشير التقديرات إلى وجود نحو ٥٠٠ طفل ناشط في صفوف الحزب في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، صادف المراقبون في مخيم للمشّردين داخليا في مقديشو صبيين أحدهما في الخامسة عشرة والآخر في السادسة عشرة كانا قد شاركا في القتال كعضوين في حزب الإسلام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أجرى المراقبون مقابلة مع صبي في الخامسة عشرة كان قد جُنّد في مقديشو كمقاتل في حزب الإسلام. وأفاد المراقبون بأنه يوجد في قاعدة حزب الإسلام أطفال آخرون كثر ولكنهم لم يستطيعوا مقابلتهم لأسباب أمنية.

٣٢ - وأفيد أيضا بأن في صفوف ميليشيا KM 60، وهي ميليشيا مستقلّة، عددا من الأطفال يتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ طفل. وقد جرى الآن دمج هذه الميليشيا ضمن حزب الإسلام.

أهل السنة والجماعة والميليشيات الأخرى

٣٣ - علاوة على ما تقدّم، أفيد بأن حركة أهل السنة والجماعة قد جنّدت الأطفال بالمئات، ومعظم هؤلاء قد جُنّدوا في منطقتي هيران وغالغادود بالصومال في أوائل عام ٢٠٠٩. وقد أجرى المراقبون منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مقابلات مع ١٨ طفلا جُنّدوا حديثا من قِبل جماعة أهل السنة المسلّحة. وعلّل بعض الأطفال انتقالهم طوعاً من جماعة مسلّحة أخرى إلى أهل السنّة والجماعة بتقاضيهم راتباً أعلى.

الحكومة الاتحادية الانتقالية

٣٤ - تشير التقارير إلى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة تقوم بتجنيد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ عاما. ويتم إرسال بعضهم إلى ما يطلق عليه رسميا ''مركز إعادة التأهيل'' الموجود في منطقة هارونتا إكسسبيغا، قرب الملعب الرياضي في مقديشو، الذي يُدَّعى بأنه قاعدة تدريبية للأطفال الذين سبق أن قاتلوا في صفوف جماعات مسلحة أخرى.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٩، أعربت جهات معنية بالشؤون الإنسانية عن قلقها إزاء التجنيد المفترض للشباب والفتيان الصوماليي الأصل القادمين من شمال شرق كينيا، وتجنيد اللاجئين الصوماليين القادمين من مخيمات اللاجئين في داداب، للقتال في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وقد أنكرت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحكومة كينيا العديد من التقارير الصحافية التي تصدر هذه الادعاءات. وقد ذكر وزير الدفاع الكيني وأعضاء آخرون في البرلمان، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنه يوجد برنامج تدريبي، ولكنهم

قالوا إنه مخصص للمجندين الصوماليين كي ينضموا للجيش والشرطة التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية. ولم يُقر أي من المسؤولين الكينيين أو الصوماليين بتنفيذ عمليات تجنيد في مخيمات اللاجئين في كينيا، إذ إن هذا الأمر يتنافى مع المبادئ الأساسية لقانون اللاجئين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعلنت لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية التابعة للبرلمان الكيني أنها ستنظر في هذه المسألة، ومن المتوقع أن تقدم تقريرا للبرلمان بهذا الشأن. وقد تحقق فريق الرصد المعني بالصومال من وجود عمليات لتجنيد القُصَّر، من داخل الصومال (حصرا في وادي جوبا) ومن شمال شرق كينيا، لكنه لم يتمكن من تقييم حجمها. وأعرب فريق الأمم المتحدة القطري في كينيا لحكومة كينيا، على أعلى المستويات عن قلقه إزاء ذلك، وحثها على مضاعفة جهودها لكفالة حماية جميع الأطفال في كينيا.

٣٦ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠، تناولت طائفة من التقارير الإعلامية وعلى نطاق واسع حالة الأطفال الذين، على ما يبدو، يقاتلون في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية وأكدها شركاء يتولون التحقق من ذلك على أرض الواقع. وأصبحت هذه القضية معروفة على الملأ بعد أن نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أعرب الرئيس أحمد في بيان عام استياءه الشديد مما نشرته هذه الصحيفة، وصرح أن الحكومة الصومالية لم تقم عن علم بتجنيد قُصَّر كي ينضموا لقوات الأمن الوطنية، ولن تقوم بذلك. وطلب الرئيس أحمد إلى رئيس أركان الجيش التحقيق في هذه المسألة وأن يقدم إليه تقريرا عنها في غضون أربعة أسابيع، وأصدر أوامره أيضا إلى الجيش ليسرح دون إبطاء أي مجند لم يبلغ السن القانونية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن نتيجة التحقيق الذي أجرته الحكومة الاتحادية الانتقالية قد أعلنت بعد.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣٧ - يقع الأطفال ضحايا للنزاع المسلح في الكثير من مناطق الصومال، لا سيما من يعيش منهم في مخيمات المشردين داخليا الموجودة في المدن، مثل مقديشو ووغالغادود وكيسمايو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى النزاع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية التي كانت تساندها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية (حتى نهاية كانون الثاني/يناير) وجماعات المتمردين، بما في ذلك حركة الشباب، وحزب الإسلام، وميليشيات العشائر، إلى إصابات كثيرة بين المدنيين، وخاصة في مقديشو. وكثيرا ما يُعتبر الأطفال أهدافا ''مشروعة''، بفعل التقارير التي تفيد بتزايد تجنيدهم للمشاركة في النزاع المسلح.

٣٨ - وخلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠١٠، أفاد مراقبون بأن ما مجموعه ٣١٦ طفلا لاقوا مصرعهم وأصيب ٦١٩ طفلا بجروح جراء القتال، من ضمنهم

الأطفال الذين وقعوا ضحايا تبادل إطلاق النار وقذائف الهاون والقنابل اليدوية، وهم في منازلهم أو في الشارع أو في السوق أو في طريق عودتهم من المدرسة سيرا على الأقدام أو وهم يلعبون كرة القدم. ومن الصعب فصل حالات الأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا جراء مشاركتهم المباشرة في القتال عن حالات أولئك الذين وقعوا بشكل غير مباشر ضحايا للقتال. ويعتقد أن هذا العدد أقل بكثير من العدد الفعلي للأطفال الذين قُتلوا أو شُوهوا خلال النزاع، إذ إن انعدام الأمن يحول دون الإبلاغ بشكل مفصل عن الوفيات والضحايا. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن ٨٦٦ طفلا من المصابين بجروح والمرضى، قد دخلوا المستشفيات خلال عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، كانت نسبة النساء والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاما أقل بقليل من نصف الأشخاص الذين دخلوا مستشفى داينايل بسبب إصابات ناجمة عن انفجارات. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن المستشفيات الثلاثة الكبرى الموجودة في مقديشو ذكرت أن عدد المصابين جراء النزاع، بلغ، في آذار/مارس ٢٠١٠ وحده، ٩٢٠ شخصا، يُقدر أن نسبة ٣٥ في المائة منهم من الأطفال. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قتلت أم وأطفالها الخمسة عندما أصابت القذائف مترلهم في حي هودان في مقديشو، أثناء سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساندة من القوات الوطنية الإثيوبية.

- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قتلت مجموعة من الأطفال الذين كانوا يلهون في ملعب مكشوف في يقشيد وذلك أثناء تبادل لإطلاق النار بين جماعات المتمردين والحكومة الاتحادية الانتقالية التي تساندها القوات الإثيوبية.

- في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لقي فتى يبلغ عمره ثمانية أعوام مصرعه لدى إطلاق قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية النار عليه في مقديشو. وأفادت التقارير بأن الفتى كان يلعب كرة القدم قرب مترله عندما أطلق الجنود النار عليه، فقُتل على الفور.

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قتل ثمانية فتيان أثناء الاشتباكات التي دارت في غلغادود بين حركة أهل السنة والجماعة من جانب وحركة الشباب من جانب آخر. وقبضت جماعة أهل السنة والجماعة على فتى يبلغ عمره ١٧ عاما حاملا متفجرات من أجل حركة الشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعمدت إلى قتله.

- في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠، قتل فتى وتعرض آخر لضرب مبرح من جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية لشكها في أنه يتجسس لصالح حركة الشباب.

٣٩ - وشاركت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مشاركة مباشرة في القتال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، إذ إن ولايتها تقتضي منها حماية مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية. ففي الأشهر الثمانية الماضية، سُجلت ١٥ حالة شاركت أثناءها في عمليات تبادل إطلاق للنيران أو قذائف الهاون، ووقع فيها ضحايا من الأطفال بين قتلى وجرحى. ولا تزال ترد باستمرار تقارير تدعي قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو قوات دولية أخرى في مقديشو بانتهاك للقانون الإنساني الدولي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أطلقت قوات من المتمردين قذائف هاون على مطار مقديشو الدولي وعلى القصر الجمهوري. وردت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساندة من القوات الإثيوبية، بإطلاق قذائف الهاون على سوق بكارا. وأفاد شهود العيان بمقتل حوالي ٣٠ شخصا، من بينهم عائلة تضم سبعة أفراد كلهم من المدنيين. وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير بمقتل ما يقدر بثمانية عشر مدنيا من بينهم أم وأطفالها الخمسة وأسرة بأكملها تتألف من عشرة أفراد، وذلك عقب هجوم المتمردين على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقاطع الكيلومتر ٤، لترد عليهم قوات حفظ السلام بإطلاق النار.

- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لقي طفل عمره ٧ أشهر مصرعه نتيجة إصابته بشظايا قذيفة هاون أطلقتها، على ما يبدو، قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموجودة في مقديشو أثناء تبادل لإطلاق النار مع جماعات المتمردين.

- في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أفادت التقارير بمقتل فتاة تبلغ ١٢ عاما نتيجة إصابتها بشظايا قذيفة هاون أطلقتها، على ما يبدو، قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ردا على هجوم ادعت بأنه استهدف المطار الدولي في أدين أدي.

- على مدى فترة عشرة أيام في آذار/مارس ٢٠١٠، أصيب ١٣ طفلا في حوادث متفرقة شملت عمليات قصف وقتالا بالأعيرة النارية بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية من جانب وجماعات المتمردين من جانب آخر.

٤٠ - ولا يزال الخطر محدقا بالأطفال جراء مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغير ذلك من المتفجرات. ووفقا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات

المتعلقة بالألغام، قتل في عام ٢٠٠٩ ما قدره ١٩ طفلا وأصيب ٣٠ طفلا جراء انفجار متفجرات من مخلفات الحرب. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة على جانب الطريق بينما كان فتيان، يبلغ عمر أحدهما ٦ أعوام والثاني ١٣ عاما يرعيان رؤوسا من الماعز في يالهو، بونتلاند، فأدى إلى فقدان أحدهما ساقيه والآخر ذراعيه.
- في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل فتى يبلغ عمره ١٠ أعوام وأصيب أربعة أطفال آخرين بينما كانوا يلعبون في جوار مترلهم في بايهدابا، جراء انفجار متفجرة.
- في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قتل طفلان وأصيب اثنان آخران في بوعالي بعد انفجار قنبلة يدوية كانوا يلعبون بها.

٤١ - وشهد العام الماضي زيادة في حالات القتل والتشويه بفعل تطبيق حركة الشباب نموذجا متشددا من الشريعة الإسلامية، إذ وردت روايات عن جلد نساء ورجال في الساحات العامة أو احتجازهم لاتهامهم بانتهاك هذه الشريعة. وما يفوق ذلك خطرا هو ورود تقارير تفيد بأن حركة الشباب في كيسمايو تقوم بعمليات بتر للأعضاء وعمليات قتل غير مشروعة. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تعرضت فتاة تبلغ ١٣ عاما للرجم علنا حتى الموت بعد أن أدانتها محكمة تابعة لحركة الشباب بتهمة الزنا (كان والدها قد أبلغ في الأسابيع السابقة عن تعرضها للاغتصاب).
- في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، تعرضت فتاة تبلغ ١٢ عاما للضرب على يد أحد أفراد ميليشيا حركة الشباب في كساديري، لعدم ارتدائها الحجاب.
- في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ادعي بأن حركة الشباب أعدمت فتى صغيرا في مقديشو بعد اتهامه بمحاولة دفع فتى يبلغ من العمر ١٥ عاما إلى تغيير دينه.

جيم - العنف الجنسي

٤٢ - ازداد عدد حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية الأخرى المبلغ عنها ازديادا كبيرا خلال فترة الشهور الثمانية عشر الماضية ليبلغ مجموعها ٥٧٦ حالة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقابل ١٢٨ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (بنسبة ٢٠,٦ في المائة في المنطقة الوسطى والجنوبية و ٢٣,٦ في المائة في ''بونتلاند'' و ٥٥,٧ في المائة في ''صوماليلاند''). ولا يشكل العدد الإجمالي للضحايا المبلغ عنهم دلالة على حجم المشكلة،

حيث إن غياب العاملين المعنيين بحماية الطفل وانعدام الخدمات ذات الصلة، والوصم الاجتماعي لهؤلاء الضحايا أمور تحول دون لجوء معظم الضحايا إلى العدالة أو التماس المساعدة. وإن حالات اللجوء إلى العدالة أو التماس المساعدة وقعت، بمعظمها، في صوماليلاند، مما يشير إلى أن ثمة نظاما أكثر متانة في صوماليلاند لتبيان ضحايا الاغتصاب ومعالجة حالاتهم.

٤٣ - ويدعى بأن أطراف النزاع مسؤولة عن ارتكاب أقل من خمسة في المائة من حالات الاغتصاب التي أبلغ عنها المراقبون المعنيون بحماية الأطفال. إلا أن استمرار القتال جعل النساء والأطفال أكثر عرضة للعنف الجنسي بفعل النزوح والعوز وانهيار سيادة القانون وتجدد ظهور الجماعات المسلحة والميليشيات التي تعمل لحسابها - وكل ذلك نتيجة للنزاع الدائر. وترد تقارير عن وقوع ضحايا لا تتجاوز أعمارهم ١٨ شهرا. والأكثر عرضة للوقوع ضحايا الاغتصاب هن النساء والفتيات اللواتي يعشن في الشوارع وفي مخيمات المشردين داخليا غير المسيجة وغير المحمية (مثل المخيمات الموجودة في باساسو وغالكايو وهرجيسة وعلى امتداد محور أفغويي)، ولا سيما من ينتمين منهن إلى عشائر الأقليات في المنطقة التي يقمن فيها. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أفادت التقارير بقيام ثلاثة جنود إثيوبيين بخطف فتاة عمرها ١٥ عاما وباقتيادها إلى مبنى مهجور وتناوبهم على اغتصابها على طريق مكة المكرمة في مقديشو.
- في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعرضت فتاة عمرها ٨ أعوام لاغتصاب جماعي من قبل عدد غير معروف من الرجال الذين كانوا يرتدون زيا عسكريا، ترددت الأنباء بأنهم تابعون لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية الموجودة في حي حوريوا في مقديشو.
- وادعي أن فتاة عمرها ١٤ عاما تعرضت للاغتصاب من قبل جنود تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية في حمر جحب، مقديشو، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تعرضت فتاة عمرها ١٦ عاما للاغتصاب من قبل رجلين مسلحين في مخيم سيلاشا للمشردين داخليا.

٤٤ - وكما أفدت في عام ٢٠٠٩، فإن حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية كثيرا ما ترتكب دون عقاب. وفي حالات كثيرة يتجاهل القانون العرفي القبلي (Xeer) الضحية، فيتفاوض زعماء العشائر مع أفراد عشيرة المعتدي، باقتراح تسوية مالية يقدمها المعتدي إلى عائلة أو عشيرة الضحية، أو تزويج الضحية منه.

دال – الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

٤٥ – ازدادت في أواخر عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٠٩ الاعتداءات على المدارس، التي تصاعدت جزئيا بسبب التصور السائد أن الأطفال، لا سيما أولئك الذين يدرسون في المدارس القرآنية، تجري تعبئتهم للانضمام إلى جماعات المتمردين، وبالتالي يشكلان أهدافا عسكرية ''مشروعة''. واستخدمت المدارس كمواقع للاستجواب وللنزاع المسلح ولأعمال القصف. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨ أُغلق ما مجموعه ١٧٠ مدرسة في خمس مناطق من مقديشو في فترات مختلفة، لتعرضها للاعتدجاء أو لاحتمال تعرضها للاعتداء، لأن المناطق المحيطة بها تحولت إلى ساحات للتقال بين القوات الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من جهة وجماعات المتمردين المسلحة من جهة أخرى، بما في ذلك حركة الشباب والجماعات العشائرية المسلحة. وعلاوة على ذلك، احتلت الجماعات المسلحة بشكل مؤقت وفي أوقات مختلفة ما لا يقل عن ٣٤ مدرسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفاد رئيس الاتحاد الوطني للمعلمين الصوماليين أواخر عام ٢٠٠٩ بأنه تعين إغلاق أبواب ٣٤ مدرسة وجامعة بقيت مفتوحة في مقديشو، وذلك بسبب انعدام الأمن العام ووجود القوات الحكومية على مقربة شديدة منها وتزايد عدد الوفيات بين الطلاب والمدرسين. وأن معظم المدارس التي ظلت مفتوحة، كان يرتادها عدد قليل من التلاميذ أو أن ارتيادهم لها كان متقطعا بسبب سوء الحالة الأمنية وحظر التجول وحواجز الطرق. وتسبب كل ذلك في انقطاع ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ طفل عن التعليم الرسمي، وعن بقاء ٥٢ مدرسة مغلقة في مقديشو حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٦ – كما أن أطراف النزاع استهدفت مرات كثيرة المدارس مباشرة، انتقاما منها في بعض الحالات لهجمات شنتها ضدهم قوى المعارضة، مما أوقع قتلى وجرحى في صفوف المعلمين والطلاب. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإثر تفجير عبوة ناسفة عن بعد استهدفت سيارة دورية الحكومة الاتحادية الانتقالية في حي وابري، اقتحمت الشرطة مدرسة المثل القريبة وأطلقت أعيرة نارية فأصيب أحد التلاميذ بجروح. وتردد أن الشرطة أحرقت أيضا السبورات والكتب المدرسية، وحطمت الميكروفونات وغيرها من المواد الخاصة بالمدرسة.
- في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصيب أربعة أطفال ومعلمان بجروح عندما هاجمت قوات الحكومة الانتقالية الصومالية مدرستي رابطة الشباب الصومالي الابتدائية

والثانوية في حي هدون في مقديشو. وتردد أن الجنود فتحوا النيران على المدرسة في أعقاب مقتل جندي أمام بوابة المدرسة.

- في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، توفي طفل وأصيب ثلاثة أطفال آخرين بجروح عندما فتحت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية النيران على مدرسة قرآنية في منطقة يقشيد في العاصمة. وبعد هذا الحادث، أغلقت المدارس في مقديشو لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على الاعتداءات على المدارس والمعلمين والمؤسسات التعليمية. وأصدرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في ''مجموعة التعليم من أجل الصومال'' بيانا في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أدانت فيه هذا الحادث.

- وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اقتحم أكثر من عشرة رجال مسلحين يرتدون زي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية مدرسة الشيخ يوسف القاونين الثانوية في حي وادغير بمقديشو. وقام الجنود بتهديد الطلاب والمعلمين والاعتداء عليهم، وسرقوا الأموال والهواتف النقالة التي كانت في حوزة مدرسيَّن وطالب.

٤٧ - وثمة مدارس أخرى ألحقت بها الأضرار أو دمرت، ووقع قتلى وجرحى في صفوف المعلمين والتلاميذ خلال تبادل أطراف النزاع إطلاق النيران أو أعمال القصف. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- خلال تبادل لإطلاق النيران بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المسلحة في مقديشو في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سقطت قذيفة هاون في مدرسة قرآنية، مما أسفر عن مقتل ٤ أطفال وإصابة ١٠ آخرين بجروح.

- وردت ثلاثة تقارير عن وقوع حوادث في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أصيبت فيها مدرستان خلال تبادل لإطلاق النيران بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومتمردين في مقديشو. وتسبب ذلك بمقتل ٦ أطفال وإصابة ١٣ طفلا آخرين بجروح.

- في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، اندلع القتال في غالكايو بين قوات الأمن والميليشيات المسلحة بالقرب من مدرسة ابتدائية كان يوجد فيها ٨٠ تلميذا تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٠ سنوات؛ وفي نهاية المطاف استخدم أحد الجانبين المدرسة كنقطة انطلاق وملجأ آمن.

- في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قُتل ما يقدَّر بنحو ١١ طفلا و جُرح ما يقدر بنحو ٤٧ مدنيا خلال اشتباكات وقعت بين حركة الشباب وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالقرب من مدرسة غوداي الابتدائية في حي قرعان في مقديشو.

٤٨ - وأكدت مصادر بالمستشفيات أن قدرة المستشفيات على تقديم الرعاية محدودة للغاية بسبب نقص الموارد البشرية والأدوية والأجهزة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت المستشفيات إلى إغلاق أبوابها بفعل الاشتباكات خوفا على سلامة الملاك الطبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ اضطر أكبر مستشفى لرعاية المرضى داخليا في وسط الصومال وجنوبه، الذي تديره منظمة أطباء بلا حدود في باكول، إلى إغلاق أبوابه بسبب بلوغ الحظر حدا غير مقبول. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصيب مستشفى في جنوب مقديشو بقذائف الهاون، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ معوقا وإصابة ١٧ آخرين بجروح، ومن ضمنهم أطفال. كما تم تهديد الأطباء لعلاجهم جنودا تابعين للحكومة واتهموا بتلقي الدعم من أعداء الإسلام. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصيب المستشفى الرئيسي في مدينة بلدوين بقذيفتي هاون، مما أسفر عن إصابة موظفيَّن في منظمة أطباء بلا حدود.

هاء - منع وصول المساعدات الإنسانية واستهداف العاملين في المجال الإنساني

٤٩ - أسفر التدهور المستمر في الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ازدياد المخاطر بالنسبة للموظفين الوطنيين والشركاء في تنفيذ البرامج. ففي مقديشو، أصبحت الطرق الرئيسية، التي تستخدم عادة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، هدفا للاعتداءات والقنابل التي توضع على جانب الطريق وللاغتيالات؛ بينما لا يزال القتال المركز في نقاط محددة وصعوبة تقبل المساعدات الإنسانية والجهات العاملة في المجال الإنساني يقلصان إمكانية الوصول إلى بقاع أخرى من البلد التي تسيطر عليها جهات غير حكومية. وأعاق تقييد الوصول إلى المناطق تنفيذ البرامج ومتابعتها، وقلص نطاق تقديم المعونة، حتى خلال الأزمات الإنسانية الحادة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الحدود الصومالية مع كينيا مغلقة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يُمنح الإذن بنقل شحنات المساعدات الإنسانية إلى الحدود إلا عبر معبري ماندیرا وليبوي. ووفقا لآخر تقديرات اليونيسيف، يعاني ما يقرب من ٦٤٠ ٠٠٠ طفل تحت سن الخامسة من عواقب انعدام الأمن الغذائي المزمن. وغالبية الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة يعيشون في وسط وجنوب الصومال. ولم تعد تمثل نقاط التفتيش وحواجز الطرق عقبة كأداء لحركة العاملين في المجال الإنساني في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨. وتقتصر نقاط التفتيش حاليا، في معظم المناطق، على

نقاط للمراقبة الإدارية موجودة عند مداخل/مخارج المدن الكبرى باستثناء مدينة مقديشو التي توجد داخلها نقاط تفتيش.

٥١ - وقد ارتفع عدد العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين تستهدفهم الاعتداءات. ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل منهم ٣٣ عاملا (٣٢ صوماليا وعامل أجنبي) واختطف ٢٨ عاملا (١٣ صوماليا و ١٥ أجنبيا)، لا يزال ١٠ عمال منهم في أيدي مختطفيهم، وكثيرون غيرهم إما تعرضوا للمضايقة أو تلقوا تهديدات بالقتل أو احتجزوا لاستجوابهم. وفيما يلي بعض الأمثلة على الاعتداءات ضد العاملين في المجال الإنساني وأماكن عملهم:

- في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اختطف موظف في منظمة كير في منطقة غلغدود، مما دفع المنظمة إلى أن تعلق فوريا جميع عملياتها في المنطقة.
- في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اختطف رئيس مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في مقديشو.
- في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قتل رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقديشو خارج أحد المساجد بعد أداء الصلاة.
- في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قُتل مستشار منظمة اليونيسيف المعني بأنشطة المياه والصرف الصحي برصاص مسلحين مجهولين في زودور بمنطقة باكول.
- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقعت خمس هجمات بالقنابل في هرجيسا وبوساسو، شملت تفجيرا انتحاريا داخل مجمع البرنامج الإنمائي في هرجيسا، مما أسفر عن مقتل موظفيّن في الأمم المتحدة وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح.
- في أيار/مايو ٢٠٠٩، استولت حركة الشباب على مجمع مكاتب منظمة اليونيسيف في مدينة جوهر. ونهبت عناصر حركة الشباب وعناصر إجرامية السلع والممتلكات داخل البلدة. وما زال المجمع محتلا.
- في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اختطف موظفان بلجيكيان في منظمة أطباء بلا حدود، مما دفع المنظمة إلى وقف برامجها في منطقة باكول في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٥٢ - في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت حركة الشباب بيانا صحافيا جاء فيه مايلي: ”سيتم إغلاق أبواب عدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات الأجنبية التي تعمل حاليا في الصومال وستُعامل معاملة أعداء الإسلام والمسلمين“. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أفادت تقارير بأن حركة الشباب أعلنت منع جميع منظمات الإغاثة الدولية من العمل في الصومال، لا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وأضافت أن وكالات الإغاثة تعمل ضد

الجماعات الإسلامية في البلد وضد إقامة دولة إسلامية في الصومال. ومع ذلك، لا تزال بعض وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تعمل في تلك المناطق.

٥٣ - وكذلك الأمر، فإن حزب الإسلام طلب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من جميع الوكالات الإنسانية العاملة في المناطق التي يسيطر عليها تسجيل أسمائها لديه في غضون ١٥ يوما وتسديد رسوم التسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، حذر المتحدث باسم حزب الإسلام الأمم المتحدة من مغبة إعادة فتح مكاتبها في مقديشو. وقال إن الحزب سيستهدف الأمم المتحدة إذا ما قررت فتح مكاتب لها في الصومال.

رابعا - القرصنة

٥٤ - أن تجنيد الأطفال في جماعات القراصنة التي تعمل قبالة ساحل ''بونتلاند'' لا يزال يوثق، فسجل المراقبون ١٠ حالات من هذا النوع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠. وخلال عام ٢٠١٠، تم توثيق عدة حالات فرّ فيها أطفال من صفوف حركة الشباب للانضمام إلى جماعات القراصنة في ''بونتلاند''.

٥٥ - وتشكل القرصنة تهديدا كبيرا لسفن المعونات الإنسانية والسفن التجارية التي تعبر المياه قبالة السواحل الصومالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ذكر المكتب البحري الدولي أن عدد الاعتداءات في المحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية تضاعف أكثر من ثلاث مرات ليصل إلى ٤٧ اعتداءً مقابل ١٢ اعتداء في الفترة نفسها من العام المنصرم. ويصل ما يقرب من ٩٠ في المائة من المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للصومال عن طريق البحر، مما يجعلها عرضة للقرصنة أكثر من غيرها. ومن الأمثلة على عمليات قرصنة كان لها تأثير مباشر ما يلي: اعتداءان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قبالة السواحل الصومالية على سفينتين تحمل إحداهما ٤ ٠٩٧ طنا والأخرى ٠٠٠ ٢٧ طن من المواد الغذائية وغيرها من المساعدات. وتمكنت السفينتان من الوصول بأمان إلى وجهتيهما بحمولتيهما بعد تدخل قوات بحرية لنجدتهما.

خامسا - تنفيذ ما ورد في استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن

ألف - الحوار وخطط العمل لوضع حد لانتهاكات حقوق الأطفال

٥٦ - أُحرِز تقدم محدود في تنفيذ توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن (انظر S/AC.51/2008/14). ويعود ذلك إلى أن اتفاق جيبوتي للسلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جيبوتي،

رغم إسهامه في تشكيل حكومة أكثر شمولاً وانتخاب رئيس جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لم ينه النزاع القائم في الصومال، فشهدت الأشهر الـ ١٨ الماضية اشتداداً في وطيس النزاع، مما أدى بدوره إلى تدني إمكانية وصول المنظمات الدولية إلى المناطق المتضررة من النزاع، التي كانت أصلاً متدنية.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، أدت الأبعاد الخارجية للنزاع في الصومال واعتبار حركة الشباب منظمة إرهابية في عدة بلدان، إلى جعل التحاور مع هذه الحركة على نحو أكثر شمولاً وتوازناً غاية في الصعوبة.

٥٨ - وإن الموقف الإيديولوجي المتشدد لجماعات المتمردين يجعل التحاور معها بشأن مسائل حساسة مثل انتهاكات حقوق الأطفال وتجنيد الأطفال والدفاع عن قضيتهم أمامها أمراً صعباً. وقد تبين أن بحث الشركاء والمدافعين عن حقوق الإنسان لهذه المسائل على المستوى المحلي ينطوي على مخاطر جمّة، إذ اضطر عدة أشخاص من المدافعين عن المجتمع المدني إلى الفرار من البلد أو تعرضوا للقتل ثمناً للتعبير عن رأيهم. وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية التي تضطلع ببرامج إنسانية متعددة القطاعات وبولاية لتوفير الحماية، فإن المساعي التي تجريها مع الجماعات المسلحة غير الحكومية لوضع حد لانتهاكات حقوق الطفل، تعرقلت خشية من أن يتسبب بحث هذه الانتهاكات بتقويض إمكانيات إيصال المساعدات الإنسانية المحدودة أصلاً، وبالتالي بتهديد برامج حيوية أخرى.

٥٩ - ولدى الحكومة الاتحادية الانتقالية سياسة واضحة مناهضة لتجنيد أي شخص في قواتها المسلحة دون سن الثامنة عشرة، وأعلنت مراراً استعدادها لأن تتخذ خطوات لتسريح الأطفال من صفوفها ومنع تجنيد المزيد منهم. غير أن جهود الدعوة لتحقيق هذا الأمر المبذولة لدى الحكومة تعثرت نتيجة للوضع العسكري الهش للحكومة في عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠، للخلاف السياسي الداخلي استأثر بالقسم الأعظم من وقت الحكومة واهتمامها.

٦٠ - ومن المقرر، في عام ٢٠١٠ عقد مشاورات رفيعة المستوى يشارك فيها كبار الوزراء وقادة الشرطة والجيش في الحكومة الاتحادية الانتقالية، سيناقش ما على الحكومة من التزامات بموجب مبادئ باريس التي وقعتها في عام ٢٠٠٧. وسيشكل الاجتماع أيضاً فرصة لمساعدة الحكومة في إنشاء فرقة عمل لمعالجة مسألة الأطفال المجنّدين في قواتها المسلحة وقوات حلفائها، وفي وضع خطة عمل لتسريحهم وإعادة إدماجهم لاحقاً في المجتمعات المحلية.

باء – التصدي للانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال

٦١ – ما زالت شبكة مراقبة الحماية تقوم بتنسيق أنشطة الحماية من خلال جهود مشتركة للتوعية بضرورة حماية المدنيين والتدخل لحمايتهم، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتتابع الشبكة الحوار بشأن مسألة حماية المدنيين والتوعية بها مع الحكومة المحلية والزعماء التقليديين والحكومة الاتحادية الانتقالية. وتواصل اليونيسيف دعم المنظمات غير الحكومية الصومالية التي تُجري دورات للتوعية تضم البرلمانيين وغيرهم من المسؤولين في الحكومة مع التركيز على أن استخدام الأطفال في النزاعات غير قانوني بموجب القانون الدولي، وعلى مسائل أخرى تتعلق بحماية الأطفال.

٦٢ – ثمة شبكات موجودة في جميع مناطق الصومال مؤلفة من منظمات غير حكومية محلية معنية بحماية الأطفال وتضطلع بأنشطة مشتركة في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال وتوجيههم. وخلال عام ٢٠٠٩، تلقى ٩٦٠ طفلاً توجيهات ومساعدات من المراقبين أو شبكات حماية الأطفال لهم. وتشمل هذه الأنشطة الدعوة إلى إطلاق سراح الأطفال المحتجزين، وتقديم الدعم لتمكين الأطفال المُهمّشين من الالتحاق بالمدارس، وممارسة الضغط لملاحقة مرتكبي العنف الجنسي ضد الأطفال.

٦٣ – وتدعم اليونيسف برنامجاً مستمراً لتعبئة المجتمع من أجل حماية الأطفال، مع التركيز الشديد على وضع حد للعنف وسوء المعاملة والاستغلال. وقامت لجان حماية الأطفال على صعيد المجتمع المحلي أيضاً بإحالة ما يزيد على ٧٠٠ قضية عاجلة أثناء عام ٢٠٠٩ لها علاقة بحماية الأطفال. وفي وسط وجنوب الصومال، تنصّب جهود التعبئة على القضايا التي تستدعي اهتماماً عاجلاً مثل العنف الجنسي وتجنيد الأطفال والتوعية بخطر الألغام. وتدعم اليونيسيف كذلك المرشدين الاجتماعيين المختصين بالتوعية بمسألة العنف الجنسي الذي يستهدف الأنثى بسبب نوع جنسها الذين يعملون عن كتب مع المعنيين ببرامج تعبئة المجتمع المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، أحال هؤلاء المرشدون الاجتماعيون ما يزيد على ١ ٧٠٠ من اللواتي وقعن ضحية هذا النوع من العنف إلى الدوائر القضائية والطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية لتلقي المساعدة من أجل البقاء.

٦٤ – وإن الرعاية والمؤازرة من الناحيتين النفسية والاجتماعية، تقدّمان بدعم من اليونيسيف، على مستوى المجتمع المحلي وفي ٩٠ مدرسة في جميع مناطق الصومال، مع التركيز على الأطفال المتضررين من النزاع والنازحين بسببه.

٦٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية اعتزامها التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وأعقب ذلك عقد جلسات للتوعية بهذه الاتفاقية ضمت كبار البرلمانيين، والوزراء، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان في البرلمان.

سادساً - التوصيات

٦٦ - ما زال يساورني قلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصومال التي ما برحت ترتكبها أطراف النزاع. وأشدد من جديد على التوصيات الواردة في التقريرين السابقين اللذين قدمتهما عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/2007/259 و S/2008/352). وأحث أيضاً على القيام فوراً بتنفيذ جميع ما ورد في الاستنتاجات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الصومال (انظر S/AC.51/2007/14 وS/AC.51/2008/14).

٦٧ - وأحث بقوة حركة الشباب وحزب الإسلام والميليشيات العشائرية وأهل السنة والجماعة وجميع الجماعات المسلحة الأخرى، على الكفّ، على الفور ودون شروط مسبقة، عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وعلى إطلاق سراحهم. ويتعين على جميع الأطراف أن تدخل في حوار مع الأمم المتحدة وأن تعد خطط عمل محددة زمنياً وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

٦٨ - وأحث بقوة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الكفّ عن تجنيد الأطفال بجميع أشكاله، وأدعوها إلى السعي بجهد إلى الكشف عن جميع الأطفال المرتبطين بقواتها المسلحة وقوات حلفائها وإطلاق سراحهم دون شروط، والدخول في حوار مع الأمم المتحدة بغية إعداد خطط عمل وتنفيذها، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

٦٩ - ويساورني قلق عميق إزاء أعمال قتل الأطفال وغيرهم من المدنيين وتشويههم في سياق العمليات العسكرية، وأود أن أُذَكِّر جميع الأطراف في النزاع بأن من واجبها الحرص على احترام القانون الدولي، وأحثها على بذل جميع الجهود لحماية الأطفال من خلال التقيد الصارم بمبدأي التمييز والتناسب في إطار الأعمال القتالية.

٧٠ - وإني أحث الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة الشباب، في ضوء إدراج اسميهما في القائمة في تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181) بسبب قتلهما الأطفال وتشويههم بشكل منهجي بما يخالف القانون الدولي المعمول به، على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة لإعداد خطط عمل وتنفيذها بهدف وقف عمليات قتل الأطفال

وتشويههم التي يرتكبها بشكل منهجي أفراد القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والتابعة لحلفائها، أو أعضاء الجماعة المسلحة أو الأشخاص المرتبطون بالجماعة المسلحة.

٧١ - وما زلت قلقاً للغاية إزاء عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال حتى الآن وإزاء ما لذلك من آثار ضارة على ملايين الأطفال، لا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى العمل على وصول هذه المساعدات إلى الأطفال على نحو آمن ودون عوائق، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية بحرية، وإلى احترام الطابع الإنساني والحيادي الحصري للمساعدات، واحترام علامات وشعارات المنظمات الإنسانية دون تمييز بينها.

٧٢ - ويساورني القلق إزاء الاعتداءات على المدارس والمستشفيات واحتلالها من قبل أطراف النزاع، وأدعوها إلى وقف هذه الأعمال وإلى إبقاء المؤسسات المدنية التي توفر المأوى للأطفال وتلبي احتياجاتهم على الحياد وإلى ضمان أمنها.

٧٣ - وأشجع بقوة الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات المختصة الأخرى في الصومال على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وعلى التحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وكفالة تحميل جميع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال عواقب أفعالهم. وتُشَجَّع جميع السلطات المختصة أيضاً على تعزيز القدرات على حماية الأطفال وإنفاذ القانون وإقامة العدل.

٧٤ - وأحث حكومة كينيا على التحقيق في المزاعم بتجنيد أطفال صوماليين من مخيمات اللاجئين في كينيا، وعلى تنفيذ الضمانات اللازمة الكفيلة برفع مستوى أمن السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين وحمايتهم وفي المناطق المحيطة بها.

٧٥ - ويُشجَّع مجلس الأمن، في سياق عملية تجديده القادمة لولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال و/أو أي عملية لحفظ السلام وتنفَّذ مستقبلاً في الصومال، على أن إنشاء آلية معززة معنية بحماية الأطفال، تشمل إيفاد مستشارين مختصين في شؤون حماية الأطفال.

٧٦ - ويُشجَّع الاتحاد الأفريقي بقوة على أن يدرج في ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أحكاماً محددة بشأن حماية الأطفال والمدنيين. ويشمل ذلك توفير مستشارين مختصين في شؤون حماية الأطفال وآليات لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال والإبلاغ بها. وينبغي، بموازاة ذلك، توافر ما يلزم من دعم وقدرات ورقابة، ولا سيما التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والمعايير الدولية لحماية الطفل. وأشجع الاتحاد الأفريقي على ضمان التزام قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

بقواعد الاشتباك الخاصة بها، وفرض إجراءات تأديبية على انتهاك هذه القواعد. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ خطوات للتصدي للرد على إطلاق النار بطريقة مفرطة أو عشوائية، الذي يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

٧٧ - وُيشجَّع المجتمع الدولي على تخصيص الموارد الكافية وتقديمها بشكل عاجل للصومال لأغراض حماية الأطفال. وينبغي التشديد على أهمية تعزيز القدرات المحلية في مجالات رصد حقوق الطفل عن انتهاكها والدفاع عنها، والحيلولة دون انتهاكها ومكافحة انتهاكها داخل البلد وفي مخيمات المشردين داخلياً والأماكن التي يعيش فيها العائدون إلى الوطن.

٧٨ - وأطلب إلى ممثلي الخاص المعني بالأطفال والتراع المسلح القيام ببعثة إلى الصومال في المستقبل القريب لإجراء تقييم مباشر لحالة الأطفال ومدى تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريري وفي تقارير الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع لمجلس الأمن.